حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

المحكمة الدستورية

المحكمة الدستورية

بسم الله الرحمن الرحيم

" يسرنا ونحن نزور هذه المؤسسة الدستورية الهامة التي تجسد إحدى اللبنات الاساسية والأجهزة المكملة لمسيرة الاصلاح الشامل في وطننا العزيز، أن نعرب عن إعتزازنا وفخرنا بها وبالقائمين عليها. لتكون الى جانب المؤسسات الوطنية الأخرى، رديفا ومكملا على طريق البناء والتقدم والنماء والاصلاح، الذي ينشده الاردنيون والاردنيات لرفعة وطننا الغالي وشعبه "

عبدالله الثاني ابن الحسين

١٤ تشرين الاول
٢٠١٤

المحكمة الدستورية

الفهرس

الرؤيا و الرسالة	3
كلمة الرئيس	5
نشأة المحكمة و تطورها	15
رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية الحاليين	21
التعديلات الدستورية	29
الاحكام والقرارات التفسيرية	35
أولا : الأحكام الصادرة عن المحكمة في الطعون	37
ثانياً :القرارت التفسيرية الصادرة عن المحكمة	49
نشاطات وفعاليات المحكمة الدستورية 2013-2023	57
نشاطات وفعاليات المحكمة الدستورية في صور	67
المحكمة الدستورية رئيساً لإتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية	97
التطلعات المستقبلية	105

المحكمة الدستورية

الرؤيا والرسالة

« رؤيتنا »

سيادة القانون وسمو الدستور والفصل المرن بين السلطات العامة بما يكفل حقوق الأفراد وحرياتهم وخدمة المجتمع على المستويين المحلي و الدولي .

« رسالتنا »

الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وتفسير نصوص الدستور وحماية حقوق الأفراد ،من خلال هيئة قضائية مستقلة تتميز بالعدالة والنزاهة العالية .

« قيمنا »

العدالة
الإستقلالية
التعاون مع السلطات العامة
التطور المستمر
النزاهة والشفافية

المحكمة الدستورية

كلمة الرئيس

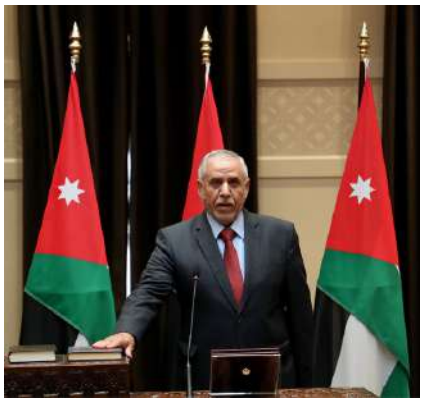

بسم الله الرحمن الرحيم

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه وسدد على طريق الخير خُطاه .

السلام عليكم ورحمة الله وبعد

يشرفني يا مولاي أن أعبر بإسمي واسم هيئة المحكمة الدستورية وأسرتها عن أصدق مشاعر الولاء والاعتزاز بقيادتكم الهاشمية مجددين العهد لتحقيق الغايات والأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها المحكمة الدستورية الأردنية.

ومنذ أن كرمتني جلالتكم بإصدارإرادتكم السامية بتعييني رئيساً للمحكمة في 28/5/2023 ارتأيت أن أرفع لمقامكم السامي التقرير الخاص بأعمال المحكمة الدستورية وسير العمل فيها وهو الأول منذ إنشائها.

مولاي صاحب الجلالة

تفخر المحكمة الدستورية بأنها إحدى محطات الإنجاز المؤسسي في مسيرة الدولة الأردنية وفي عهد مولاي الملك المعزز عبد الله الثاني حيث أكدتم في توجيهاتكم السامية منذ إنشائها على دورها في الاصلاح لتعزيزمبدأ الفصل بين السلطات والدفاع

عن حرية المواطنين وحقوقهم عملا بأحكام المادتين (58)،(59) من الدستور اللتين إتخذتا مكانة خاصة في متن الدستور وبين المواد المتعلقة بالسلطات الدستورية تعبيراً عن أهمية هذه المحكمة ومكانتها كهيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها

وامتثالاً لتوجيهكم السامي وإنسجاماً مع أحكام الدستور دأبت المحكمة على القيام بدورها الإصلاحي بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وتفسير نصوص الدستور وصولاً إلى ترسيخ مبدأ احترام سيادة القانون الذي يعزز دولة المؤسسات ويصون حقوق وحريّات المواطنين

وقد كان لدعمكم المستمر الأثر الكبير في أداء المحكمة الدستورية لدورها باستقلالية وشفافية، وفي تعاون السلطات لقيام المحكمة بواجباتها على أكمل وجه ليرسم موقف الدولة في مسيرة التحديث والإصلاح الديموقراطي ، وإذ ترفع المحكمة تقريرها لمقامكم السامي فانها تلتزم بواجبها في حماية حقوق المواطنين في وطن حرٍّ آمن يضمن كرامة الإنسان فيه حياة مستقرة ومشاركة فاعلة في صنع مستقبله ومستقبل أبنائه وفي دولة تسودها الثقة والاستقرار في علاقة المواطن بالسلطات الدستورية والمؤسسات.

إن المحكمة الدستورية وهي تختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة وتفسير الدستور من خلال ترسيخ مبدأ سمو الدستور على غيره من التشريعات لتؤكد مبدأ الحياد والشفافية في بيان مشروعية نشاط مؤسسات الدولة وأعمالها خدمة للوطن قيادة وشعباً

ومن حق التاريخ علينا أن نعطي الفضل لأهله في إنشاء المحكمة الدستورية والذي ما كان ليتحقق لولا رؤيتكم الاستشرافية للإصلاح .

وقد أثمرت توجيهاتكم السامية بإنشاء اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية عام (2021) عن مقترحات تم اقرارها في التعديلات الدستورية عام 2022 ، تضمنت توسيع سبيل الوصول إلى المحكمة الدستورية من خلال إضافة محكمة الموضوع بعد ان كان مقصوراً على السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ومحكمة التمييز .

هذا بالاضافة الى تجويد شروط تعيين اعضاء هيئة المحكمة لرفدها بخبرات أوسع نطاقا على صعيد الخبرة العملية والمعرفة العلمية في مجال القانون الدستوري .

ونستمد العزم من رؤاكم الحكيمة وتوجيهاتكم المستمرة في السعي الدؤوب للإصلاح كإلتزام ثابث وعمل صادق طموح ومستمر لتحقيق العدل والمساواة إنطلاقاً من مبادئ الدستور وأحكامه واحترام سيادة القانون

مولاي المعظم

ان في احترام الدستور بيعة وإن في البيعة لقيادتكم الهاشمية اعتزاز بقيم الدولة ورسالتها الإنسانية وتأكيد على الانتماء للأمة التي صدر من قلبها رسالة حمل رايتها وناضل من أجلها سيد الخلق محمد ابن عبد الله النبي العربي الهاشمي ، وحملت قيم الحرية والعدل والرحمة والثورة على الظلم والعبودية

ونحمد الله بأن كرم هذه الأمة بأن جعل منكم آل البيت المصطفوي قادة ناصرين لها ولدين الله ولمقدساتها سعياً لخير الأمة وصلاحها

داعين الله عز وجل ان يحفظ الأردن وشعبه في ظل قيادتكم الرشيدة وأن يمن عليكم وعلى صاحب السمو ولي العهد الامين والأسرة الهاشمية الكريمة بموفور الصحة والعافية ، وإن يسدد على طريق الخير خطاكم مؤزرين بالنصر والتوفيق .

نشأة المحكمة و تطورها

نشأة المحكمة الدستورية وتطورها

أنشئت المحكمة الدستورية الأردنية بموجب التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني في عام 2011،حيث تم إضافة فصلٍ خاصٍ بإنشاء المحكمة الدستورية في المواد 58،59،60،61 من الدستور ،والتي نصت على أن تنشأ بقانون محكمة دستورية يكون مقرها في العاصمة عمان وتعتبر هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها وتؤلف من تسعة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس يعينهم جلالة الملك ،وقد صدر لهذه الغاية قانون المحكمة الدستورية الحالي رقم 15 لسنة 2012 وتعديلاته ،الذي تضمن أحكاماً إجرائية وموضوعية خاصة بتنظيم المحكمة وتشكيلها وممارسة مهام العمل فيها وفقاً لأحكام القانون .

وقد حرص جلالة الملك في توجيهاته للجنة الملكية لتعديل الدستور على التأكيد لقيامها بدورها الأهم في مسيرة الأصلاح ،والمتمثل في تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات وإيقاف تغول السلطات بعضها على بعض والدفاع عن حريات المواطنين وحقوقهم بالشكل الذي ورد في نصوص الدستور ،خاصة بعد تعديله المتوافق مع المعايير الدولية في ممارسة هذه الحقوق والحريات والتي كان من أهم الضمانات الدستورية التي إقترحتها اللجنة الملكية ،إنشاء المحكمة الدستورية .

وقد صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين السادة التالية أسماؤهم رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية الأولى في البلاد ، وأدى الأعضاء اليمين الدستوري بتاريخ 2012/10/6 أمام جلالة الملك وهم :

معالي السيد طاهر حكمت	رئيساً
معالي السيد مروان دودين	عضواً
معالي السيد فهد أبو العثم النسور	عضواً
معالي السيد أحمد طبيشات	عضواً
معالي الدكتور كامل السعيد	عضواً
عطوفة السيد فؤاد سويدان	عضواً
عطوفة السيد يوسف الحمود	عضواً
عطوفة الدكتور عبدالقادر الطورة	عضواً
عطوفة الدكتور محمد سليم محمد الغزوي	عضواً

صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 6/10/2014 بتعيين ثلاثة أعضاء جدد إلى تشكيل المحكمة الدستورية ،تنفيذاً لأحكام الدستور والذي ينص على ضرورة إضافة ثلاثة أعضاء إلى المحكمة الدستورية بعد مرور سنتين على تشكيلها الأول وهم :

عطوفة السيد منصور الحديدي عضواً
عطوفة الدكتور خلف الرقاد عضواً
عطوفة الدكتور نعمان الخطيب عضواً

صدرت الإرادة الملكية بتاريخ 16/6/2016 بتعيين :
معالي السيد محمد أحمد الذويب عضواً في المحكمة الدستورية بعد وفاة عضو المحكمة معالي السيد مروان دودين رحمه الله .

صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 20/10/2016 بتعيين أربعة أعضاء جدد إلى تشكيل المحكمة الدستورية وهم :

معالي السيد محمد علي العلاونة عضواً
عطوفة السيد محمد المبيضين عضواً
عطوفة السيد قاسم المومني عضواً
عطوفة السيد فايز جريس الحمارنة عضواً

صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 6/10/2018 بتعيين رئيس جديد للمحكمة الدستورية وعضوين بعد إنتهاء المدة القانونية التي نص عليها الدستور، وهم :

معالي السيد هشام فالح التل رئيساً
عطوفة الدكتور أكرم المساعدة عضواً
عطوفة السيد محمد المحادين عضوا

صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 6/10/2020 بتعيين :
عطوفة السيدة تغريد حكمت عضواً في المحكمة الدستورية .

صدرت الإرادة الملكية بتاريخ 16/6/2022 بتعيين :
عطوفة السيدة ميساء سعيد موسى بيضون عضواً في المحكمة الدستورية .

صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 20/10/2022 بتعين أعضاء جدد في المحكمة الدستورية وهم :
عطوفة السيد «محمد طلال» «محمد علي» ذيب الحمصي عضواً
عطوفة السيد هاني عطاالله جريس قاقيش عضواً
عطوفة السيد محمد إبراهيم أحمد اسعيد عضواً
عطوفة السيد حسين عطية موسى القيسي عضواً

صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 28/5/2023 بالموافقة على إستقالة معالي السيد هشام التل رئيس المحكمة الدستورية من منصبه

صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 28/5/2023 بتعيين :
عطوفة السيد محمد مدالله المحادين رئيساً للمحكمة الدستورية للفترة المتبقية من مدته القانونية .

صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 28/5/2023 بتعيين :
عطوفة السيد باسل محمد مصلح أبو عنزة عضواً في المحكمة الدستورية .

وقد باشرت المحكمة مهامها منذ 6/10/2012 كإستحقاق دستوري بارز ، فهي تعتبر صرحاً حضارياً بارزاً ومحطة مهمة من محطات الأصلاح الشامل والمتدرج الذي يقوده جلالة الملك منذ توليه سلطاته الدستورية عام 1999،والمحكمة الدستورية هيئة مستقلة بذاتها أحكامها نافذة والقضاة فيها مستقلون ، تستمد قوتها من الدستور .
وقد عملت المحكمة خلال العقد الماضي من عمرها على تحقيق الأهداف الوطنية ،من خلال ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وتحقيق العدالة والمساواة وتعزيز مبادئ تكافؤ الفرص وحماية الحقوق والحريات ،وتعزيز السلامة الوطنية والأمن الداخلي وفق أحكام الدستور ، وتعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة.

المحكمة الدستورية

رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية الحاليين

عطوفة رئيس المحكمة الدستورية
رئيس اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية

السيد محمد مدالله المحادين

عطوفة الدكتور
أكرم عارف مساعدة

عطوفة السيدة
تغريد مصطفى حكمت

عطوفة أ.د
ميساء سعيد بيضون

عطوفة السيد
"محمد طلال" "محمد علي" الحمصي

عطوفة السيد
هاني عطاالله قاقيش

عطوفة السيد
محمد إبراهيم اسعيد

عطوفة السيد
حسين عطية القيسي

عطوفة السيد
باسل محمد أبو عنزة

المحكمة الدستورية

التعديلات الدستورية

التعديلات الدستورية عام 2011

وجة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين بتشكيل لجنة ملكية لمراجعة نصوص الدستور الأردني بتاريخ 26/04/2011 ، عهد إليها بموجب كتاب التكليف مهمة العمل على كل ما من شأنه النهوض بالحياة السياسية في السياق الدستوري ،وترسيخ التوازن بين السلطات ،والارتقاء بالأداء السياسي الحزبي والنيابي وصولا إلى صيغة دستورية تمكن مجلس الأمة من القيام بدوره التشريعي والرقابي بكفاءة واستقلالية ،إضافة إلى تكريس القضاء حكماً مستقلاً بين مختلف السلطات والهيئات والأطراف ،وأن يظل مرفقاً مكتمل البناء في جميع درجات التقاضي وأشكاله وفي ضوء ذلك

فقد إشتملت التعديلات على قواعد هامّة ورئيسة منها:

- إنشاء المحكمة الدستورية ضمن أفضل المعايير الدولية.
- إنشاء هيئة مستقلّة للإشراف على الانتخابات.
- إناطة محاكمة الوزراء بالمحاكم العليا المدنية.
- الطعن في نتائج الانتخابات أمام القضاء المدني.

التعديلات الدستورية عام 2022

وجه جلالة الملك عبدالله الثاني بتشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية , لتكون مهمتها وضع مشروع قانون جديد للإنتخاب ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية , والنظر للتعديلات الدستورية المتصلة حكماً بالقانونيّن وآليات العمل النيابي ,وتقديم التوصيات المتعلقة بتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية,وتوسيع قاعدة المُشاركة بصنع القرار , وتهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور الشباب والمرأة في حياة العامة

اختصاصات المحكمة الدستورية

حددت المادة (59) من الدستور اختصاصات المحكمة الدستورية كما اقرت المادة 4 من قانون المحكمة الدستورية هذه الاختصاصات، بحيث تختص المحكمة بأمرين، الأول يتمثل بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، والثاني يتمثل بتفسير نصوص الدستور.

أولا : الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة.
ثانيا: اختصاص المحكمة بتفسير نصوص الدستور.

الجهات صاحبة الأختصاص بالطعن لدى المحكمة الدستورية

حددت المادة 1/60 من الدستور والمادة التاسعة من قانون المحكمة الدستورية الجهات صاحبة الحق بالطعن المباشر لدى المحكمة الدستورية في دستورية القوانين والأنظمة النافذة، إن هذه الجهات قد وردت على سبيل الحصر وهي كما يلي:

أولاً: الطعن المباشر:
أ. مجلس الأعيان ومجلس النواب على أن يصدر القرار بموافقة ما لا يقل عن ربع عدد أعضاء المجلس المعني.
ب. مجلس الوزراء
ثانياً : الطعن غير المباشر
منحت المادة 2/60 من الدستور الحق باثارة طعن غير مباشر بعدم دستورية أي من القوانين والانظمة، ويقصد بهذا الطعن غير المباشر من قبل أصحاب المصلحة في اي من الدعاوى المنظورة أمام المحكمة، حيث أجازت المادة 2/60 من الدستور لأي من اطراف الدعوى اثارة الدفع بعدم الدستورية وعلى المحكمة التدقيق بمدى جدية الدفع ، وبذلك فقد منح الدستور الصلاحية للمحاكم النظامية بتقدير مدى جدية الدفع بعدم دستورية اي من القوانين والانظمة، وبذلك يمكن لنا تجاوزا تسمية هذا النوع من الطعن بالطعن غير المباشر، حيث أنه يتعين على الطاعن أن يكون ابتداءً طرفا في دعوى منظورة لدى المحاكم، وعليه أن يثير الدفع بعدم الدستورية، وللمحكمة بعد ذلك البت في مدى جدية هذا الدفع، وإذا ما اقتنعت بجدية هذا الدفع تحيله إلى المحكمة الدستورية وفق أحكام القانون.

الجهات صاحبة الأختصاص بطلب تفسير نصوص الدستور لدى المحكمة الدستورية

حددت المادة 2/59 من الدستور والمادة 17 من قانون المحكمة الدستورية الجهات صاحبة الحق بطلب تفسير نصوص الدستور إذا طلب منها ذلك، وهي :
أولاً : قرار صادر من مجلس الوزراء .
ثانياً : قرار صادر بالأغلبية من أحد مجلسي الأمة .

تشكيل المحكمة الدستورية

أولا: عدد الاعضاء
سندا لنص المادة 58 من الدستور تتألف المحكمة الدستورية من تسعة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس يعينهم الملك.

ثانيا: مدة العضوية
حددت المادة (58) من الدستور مدة العضوية في المحكمة الدستورية بست سنوات غير قابلة للتجديد، وعليه فإن ولاية العضو هي ست سنوات فقط لا غير.

ثالثا: شروط العضوية
حددت المادة61 من الدستور الأردني الشروط الواجب توافرها في عضو المحكمة الدستورية وهي كما يلي:
أ. أن يكون أردنياً ولا يحمل جنسية دولة أخرى.
ب.أن يكون قد بلغ الخمسين من العمر.
ج. أن يكون ممن خدموا قضاة في محكمتي التمييز أوالمحكمة الأدارية العليا أو من أساتذة القانون في الجامعات الذين يحملون رتبة الأستاذية أو من المحامين الذين أمضوا مدة لا تقل عن عشرين سنة في المحاماة ومن المختصين الذين تنطبق عليهم شروط العضوية في مجلس الأعيان.

كما يجب على من يعين عضوا في المحكمة الدستورية أن يؤدي القسم التالي أمام الملك

«اقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك والوطن، وأن أحافظ على الدستور وأن أخدم الأمة وأقوم بالواجبات الموكولة إلي بأمانة»

من ناحية أخرى فقد اشترطت المادة الثامنة من قانون المحكمة الدستورية على العضو التفرغ الكامل لاعمال المحكمة، بحيث لا يجوز أن يكون عضو المحكمة موظفاً في القطاع العام أو الخاص كما لا يجوز له اشغال أي منصب لدى أي منهما أو ممارسة أي عمل أو نشاط تجاري، كما لا يجوز له أن يكون عضوا في مجلس ادارة أي شركة أو هيئة مديريها أو رئيساً أو عضواً في مجلس ادارة أو مجلس أمناء أي مؤسسة عامة أو خاصة أو ان يقوم باي عمل لصالح أي جهة مهما كانت صفتها أو أن يكون منتسبا لأي حزب، كما يخضع عضو المحكمة الدستورية لأحكام قانون إشهار الذمة المالية.

الاحكام والقرارات التفسيرية

المحكمة الدستورية

أولاً : الأحكام الصادرة عن المحكمة في الطعون

رقم الطعن		موضوع الطعن	جهة الطعن	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
1	1/2013	الدفع بعدم دستورية المادة (5) من قانون المالكين والمستأجرين رقم (22) لسنة 2011	محكمة التمييز/ محكمة بداية الرمثا	بالاغلبية بعدم دستورية ما ورد في النص المتعلق بعدم جواز الطعن بالحكم المتعلق بتقدير اجر المثل	5213	20/3/2013
2	2/2013	الدفع بعدم دستورية المادة (51) من قانون التحكيم رقم (31) لسنة 2001	محكمة التمييز/ محكمة استئناف معان	عدم دستورية الفقرة المتضمنة حرمان المحكوم عليه من الطعن في قرار محكمة الإستئناف الصادر بتأييد حكم المُحكمين واقع في محله , الأمر الذي يترتب عليه اعتبار هذه الفقرة من المادة (51) من قانون التحكيم رقم (31) لسنة 2001 مخالفة لأحكام المادة (1/6) والمادة (1/128) من الدستور,وعليه تقرر المحكمة عدم دستورية هذه الفقرة من هذه المادة .	5217	16/4/2013
3	3/2013	بعدم دستورية المواد (3،8،51،54) من قانون التحكيم رقم (31) لسنة 2001 والماده (27) من نظام الأشغال الحكومية رقم (71) لسنة 1982 والبند الثالث من الفقره(ب) من الماده (4) من تعليمات عطاءات الأشغال الحكومية لسنة 1987	محكمة التمييز/ محكمة استئناف عمان	بالاغلبية برد الطعن بعدم دستورية المادتين(3،8) من قانون التحكيم وعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمادتين (51 و 54) من قانون التحكيم وعدم القبول شكلا بالنسبة الى تعليمات عطاءات الاشغال الحكومية 1987 لعدم الاختصاص	5225	4/9/2013
4	4/2013	عدم دستورية المادة (2/أ/66) من قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009 ، والمادة (4/ج) من نظام أصول المحاكمات في القضايا الضريبية الحقوقية رقم (3) لسنة 2010 .	محكمة التمييز/ محكمة بداية الضريبة	بالأغلبية رد الطعن موضوعاً	5240	4/9/2013
5	5/2013	عدم دستورية قانون الإنتخاب رقم (25) لسنة 2012 .	محكمة التمييز/ محكمة استئناف عمان	بالاغلبية عدم قبول الطعن ورده من حيث الشكل	5245	13/10/2013

رقم الطعن		موضوع الطعن	جهة الطعن	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
6	6/2013	النظر في قانون البلديات رقم (13) لسنة 2011 وتعديلاته وبيان ما إذا كانت هناك شبهة دستورية تعتري المواد الثانية والثالثة والخامسة والثامنة والسادسة والعشرين والثالثة والثلاثين والسادسة والاربعين من القانون المذكور.	مجلس النواب	بالاغلبية رد الطلب شكلا	5233	1/8/2013
7	7/2013	الدفع بعدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (11) من قانون الاسماء التجارية رقم (9) لسنة 2006 2014/4	محكمة العدل العليا	بالاغلبية عدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (11) من قانون الاسماء التجارية واعلان بطلانها	5257	1/12/2013
8	1/2014	الدفع المقدم لعدم دستورية نصوص من قانون الإنتخاب لمجلس النواب رقم (25) لسنة 2012	محكمة التمييز/ محكمة استئناف عمان	بالاغلبية برد الطعن بعدم الدستورية - في حدود الاحالة - شكلا	5287	26/5/2014
9	2/2014	قانون المالكين والمستأجرين رقم (22) لسنة 2011 المادة (5)	محكمة التمييز/ محكمة صلح حقوق عمان	بالاغلبية رد الطعن شكلا	5273	2/3/2013
10	3/2014	المتضمن الدفع بعدم دستورية المادة 131/أ/1من نظام الخدمة المدنية رقم 30 لسنة 2007 .	محكمة التمييز/ محكمة صلح حقوق عمان	بالاغلبية رد الطعن موضوعاً	5294	16/7/2014
11	4/2014	الدفع بعدم دستورية الفقرة(ب) من المادة (14) من نظام موظفي وكالة الأنباء الأردنية.	محكمة العدل العليا	عدم دستورية نص الفقرة (ب) من المادة (14) من نظام موظفي وكالة الانباء الاردنية المشار اليها واعتبارها باطلة	5301	16/9/2014

رقم الطعن		موضوع الطعن	جهة الطعن	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
12	5/2014	الدفع بعدم دستورية المادة (5) من قانون المالكين والمستأجرين رقم 22 لسنة 2011	محكمة التمييز/ محكمة صلح حقوق عمان	1- رد الطعن بعدم دستورية الفقرتين أ وج من المادة الخامسة من قانون المالكين والمستأجرين شكلاً. 2- رد الطعن بعدم دستورية الفقرة(ب) من المادة الخامسة من قانون المالكين والمستاجرين موضوعاً.	5325	1/2/2015
13	1/2015	الدفع بعدم دستورية نص المادة (21) من قانون تطوير وادي الاردن رقم (19) لسنة 1988	محكمة التمييز/ محكمة بداية حقوق السلط	رد الطعن موضوعاً فيما قُبل منه شكلاً.	5340	11/5/2015
14	2/2015	الدفع بعدم دستورية نص المادتين(52و 54) من قانون التحكيم رقم (31) لسنة 2001	محكمة التمييز/ محكمة استئناف عمان	عدم قبول الطعن بالمادة 52 ورده موضوعا وقبول الطعن بنص العبارة الأولى من الفقرة (ب) من المادة 54 من قانون التحكيم رقم 31 لسنة 2001 شكلاً وموضوعاً والحكم بعدم دستوريتها وإعتبارها باطلة	5348	14/7/2015
15	3/2015	الدفع بعدم دستورية المواد(9 ، 10، 13) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم (20) لسنة 2001	محكمة التمييز/ محكمة بدايةحقوق عمان	عدم قبول هذا الطعن بعدم الدستورية وردِّه شكلاً.	5356	1/9/2015

	رقم الطعن	موضوع الطعن	جهة الطعن	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
16	1/2016	الدفع بعدم دستورية نظام أسواق الجملة للخضار والفواكه المعدل رقم (50) لسنة 2009.	محكمة التمييز/محكمة بداية السلط	حيث أن المحكمة الدستورية وفقاً للفقرة الأولى من المادة (59) من الدستور تختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة دون غيرها فإن محكمتنا تكون غير مختصة للنظر في الطعن المقدم في هذه الدعوى بما يتعين معه رده من حيث الشكل.	5391	1/1/2016
17	1/2017 الطعن رقم 2016/ 2	الدفع بعدم دستورية نظام التكافل الاجتماعي للقضاة وموظفي وزارة العدل رقم (44) لسنة 2015.	مجلس النواب	رد الطعن موضوعاً	5447	1/3/2017
18	2/2017 الطعن رقم 2016/3	الدفع بعدم دستورية المواد (9و10و13) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم (20) لسنة 2001.	محكمة التمييز/ محكمة بدايةحقوق عمان	رد الطعن شكلاً بالنسبة للمادة (9) من قانون رسوم طوابع الواردات رقم (20) لسنة (2001)، ورد الطعن موضوعاً بالنسبة للمادتين (10 و 13) من القانون المذكور	5447	1/3/2017
19	الطعن رقم 2017/1	الدفع بعدم دستورية المادة (59) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية.	محكمة التمييز/ محكمة استئناف عمان	رد الطعن موضوعاً	5455	16/4/2017
20	4/2017 الطعن رقم 2017/2	الدفع بعدم دستورية الفقرة 2 من المادة 46 والمادة 52 من قانون نقابة المحامين النظاميين وتعديلاته رقم (11) لسنة 1972.	محكمة التمييز/ محكمة الجمارك الابتدائية	عدم دستورية المادتين (2/46و52) من قانون نقابة المحامين رقم (11) لسنة 1971	5474	1/8/2017

	رقم الطعن	موضوع الطعن	جهة الطعن	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
21	5/2017. الطعن رقم 2017/3	الدفع بعدم دستورية النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة على المبيعات رقم (97) لسنة (2016)، المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم (5413) الصادر بتاريخ 2016/8/1.	محكمة التمييز/ محكمة الجمارك الابتدائية	1- بعدم دستورية العبارة الواردة في نهاية منطوق المادة (1) من نظام الضريبة الخاصة المعدل رقم (97) لسنة 2016 ونصها: (ويعمل به اعتباراً من 2016/6/21) . 2- رد الطعن فيما زاد عن ذلك. 3- اعتبار هذا الحكم نافذاً من تاريخ صدوره	5479	30/8/2017
22	6/2017 الطعن رقم 2017/4	الدفع بعدم دستورية النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة على المبيعات رقم (97) لسنة (2016)، المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم (5413) تاريخ 2016/8/1 باعتبار النظام المطعون فيه قد تقرر سريانه بأثر رجعي.	محكمة التمييز/ محكمة الجمارك الابتدائية	حيث أن أحكام المحكمة الدستورية هي أحكام نهائية غير قابلة للطعن وملزمة لجميع السلطات و الكافة فإن قرارها هو قولٌ فصلٌ لا يقبل التأويل أو التعقيب من أي جهة كانت وله حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيه مرة أخرى، مما يتعين معه عدم جواز النظر بهذا الطعن ورده شكلاً لسبق الفصل في موضوعه.	5484	16/10/2017
23	1/2018	الدفع بعدم دستورية الفقرتين (ج/4) و(د) من المادة (3) من قانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية رقم (15) لسنة 2000.	محكمة التمييز/ محكمة بداية جنوب عمان	رد الطعن موضوعاً	5509	1/4/2018
24	2/2018	الطعن بعدم دستورية المادة (15) من قانون استقلال القضاء رقم (29) لسنة 2014 وتعديلاته .	مجلس النواب	1 -الحكم بعدم دستورية عبارة (أو إنهاء خدمته اذا لم يكن مستكملاً مدة الخدمة اللازمة، لإحالته على الاستيداع أو التقاعد) الواردة في القسم الأخير من الفقرة (ج) من المادة (15) من قانون استقلال القضاء رقم (29) لسنة (2014) . -2 رد الطعن بالنسبة لباقي فقرات المادة (15) المشار اليها	5514	16/5/2018

رقم الطعن		موضوع الطعن	جهة الطعن	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
25	3/2018	الدفع بعدم دستورية المادة (57/و/2) من قانون الضريبة العامة على المبيعات المعدل رقم (29) لسنة 2009.	محكمة التمييز/ محكمة بداية الضريبة	الحكم بدستورية النص المشار إليه بأعلاه، ورد الطعن موضوعاً.	5523	1/7/2018
26	4/2018	الدفع بعدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (66) من قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) النافذ من تاريخ 2015/1/1.	محكمة التمييز/ محكمة استئناف الضريبة	الحكم بدستورية الفقرة (ج) من المادة (66) من قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) ورد الطعن موضوعاً .	5527	13/8/2018
27	5/2018	بعدم دستورية المادة (28/أ) من قانون الكهرباء العام المؤقت رقم (64) لسنة 2002 حول الترخيص لشركات توزيع الكهرباء خلافاً لأحكام المادة (117) من الدستور التي أوجبت عند منح أي امتياز يتعلق باستثمار المناجم أو المعادن أو المرافق العامة أن يصادق عليه بقانون	مجلس النواب	رد الطعن بالمادة (35) من قانون الكهرباء المطعون بها شكلاً ورده موضوعاً بالنسبة للطعن في المادة (28/أ) من القانون ذاته.	5531	17/9/2018
28	6/2018	الدفع بعدم دستورية قانون الكهرباء العام المؤقت برقم (64) لسنة 2002 وبعدم دستورية الفقرة (ج) من المادة (44) من القانون	محكمة التمييز/ محكمة بداية السلط	1- الحكم بدستورية قانون الكهرباء العام المؤقت رقم (64) لسنة 2002 2- الحكم بدستورية الفقرة (ج) من المادة (44) من قانون الكهرباء المؤقت 3- رد الطعن بجميع اسبابه موضوعاً	5534	27/9/2018
29	7/2018	الدفع بعدم دستورية الجزء الأخير من المادة (72) من قانون ضريبة الدخل رقم (34) لعام (2014) ونصه (ولا تكون إجراءات التصحيح خاضعةً للطعن).	محكمة التمييز/ محكمة بداية الضريبة	الحكم بعدم دستورية الجزء الأخير من المادة (72) من قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014 ونصه (ولا تكون إجراءات التصحيح خاضعة للطعن) وإعادة مقدار الرسم الذي استوفي من الطاعنة لأنها محقة في طعنها.	5549	16/12/2018

رقم الطعن		موضوع الطعن	جهة الطعن	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
30	1/2019	الدفع بعدم دستورية الفقرة (أ) من المادة (11) من قانون الاستملاك رقم (12) لسنة (1987) وما طرأ عليه من تعديلات، بداعي مخالفتها لأحكام المادة (11) من الدستور .	محكمة التمييز/ محكمة بداية حقوق معان	رد الطعن موضوعاً	5586	7/7/2019
31	2/2019	الدفع بعدم دستورية الفقرة (5) من المادة (170) من قانون أصول المحاكمات المدنية رقم (24) لسنة (1988) النافذ ، والفقرة (2) من المادة (178) من ذات القانون ، بحجة أنّ حكم هاتين الفقرتين، يخالف أحكام المواد (1/6، 1/101، 1/128) من الدستور	محكمة التمييز/ محكمة بداية حقوق عمان	رد الطعن موضوعاً	5599	1/10/2019
32	3/2019	بيان تاريخ تطبيق الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية رقم (5) لسنة 2017 ، هل هو من تاريخ نشر نظام الضريبة الخاصة رقم (97) لسنة 2016 أم من تاريخ صدور حكم المحكمة الدستورية بتاريخ 2017/8/21 .	محكمة التمييز/ محكمة بداية حقوق عمان	ان تاريخ تطبيق حكم المحكمة الدستورية رقم (5) لسنة 2017 هو يوم صدوره في 2017/8/21	5605	13/10/2019
33	1/2020	الدفع بعدم دستورية المادة (9/ب/2) من قانون الجرائم الاقتصادية .	محكمة التمييز/ محكمة جنايات شرق عمان	رد الطعن موضوعاً	5624	16/3/2020
34	2/2020	الدفع بعدم دستورية البند (2) من الفقرة (ب) من المادة (9) من قانون الجرائم الاقتصادية	محكمة التمييز/ محكمة بداية عمان	رد الطعن موضوعاً	5640	11/5/2020
35	1/2021	الدفع بعدم دستورية المادة 20 من قانون التنفيذ رقم 25 لسنة 2007 حسبما عدلت بالقانون رقم 29 لسنة 2017.	محكمة التمييز/ محكمة بداية عمان	رد الطعن موضوعاً	5696	1/2/2021
36	2/2021	عدم دستورية المادة (9) من نظام اعفاء ارباح صادرات السلع والخدمات من ضريبة الدخل رقم (106) لسنة 2016	محكمة التمييز/ محكمة البداية الضريبية	الحكم بعدم دستورية المادة (9) من نظام اعفاء ارباح صادرات السلع والخدمات	5724	16/6/2021

رقم الطعن		موضوع الطعن	جهة الطعن	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
37	3/2021	عدم دستورية المادة (126) من قانون الأحوال الشخصية رقم (15) لسنة 2019	محكمة التمييز/ محكمة معان الشرعية	الحكم برد الطعن بعدم دستورية المادة (126) من قانون الاحوال الشخصية رقم (15) لسنة 2019 لا تخالف احكام المادتين (6 و 106) من الدستور مما يتعين ردها	5724	16/6/2021
38	4/2021	عدم دستورية المادة 137 من قانون العمل رقم 8 لسنة 1996 وتعديلاته	محكمة التمييز/ محكمة صلح حقوق شمال عمان	الحكم برد الطعن بعدم دستورية المادة 137 من قانون العمل رقم 8 لسنة 1996 وتعديلاته	5729	15/7/2021
39	5/2021	الدفع بعدم دستورية الفقرة (د) من المادة (6) من نظام الشمول بتأمينات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي رقم (14) لسنة 2015	محكمة التمييز/ محكمة بداية حقوق عمان	رد الطعن بعدم دستورية الفقرة (د) من المادة (6) من نظام الشمول بتأمينات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	5736	19/8/2021
40	1/2022	الدفع بعدم دستورية الفقرة (د) من المادة (3) من نظام رسوم المقالع والتعدين رقم (44) لسنة 2002 والفقرة (د) من المادة (3) من نظام رسوم المقالع والتعدين رقم (86) لسنة 2002	محكمة التمييز/ محكمة بداية حقوق عمان	رد الطعن موضوعاً	5743	16/9/2021
41	2/2022	عدم دستورية البند (2) من الفقرة (ز) من المادة (64) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (1) لسنة (2014) وبالتناوب عدم دستورية المادة (44) بفقرتيها (1 ،2) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (30) لسنة (1978) ، وذلك لمخالفة أحكام الفقرة (1) من المادة (6) من الدستور .	محكمة التمييز/ محكمة بداية حقوق عمان	1-الحكم برد الطعن موضوعاً المتعلق بالبند (2) من الفقرة (ز) من المادة (64) من قانون الضمان الاجتماعي النافذ رقم (1) لسنة (2014) . 2- الحكم بعدم الاختصاص بالنسبة للطعن بعدم دستورية الفقرتين الاولى والثانية من المادة (44) من قانون الضمان الاجتماعي الملغى رقم (30) لسنة (1978) .	5792	16/5/2022
42	1/2023	عدم دستورية الفقرة (3) من المادة (3)، والفقرة (2) من المادة (5)، والمادة (8) من قانون منع الجرائم بداعي مخالفتها لأحكام المواد (8، 27، 101، 102، 103، 128) من الدستور	محكمة التمييز/ محكمة بداية حقوق عمان	رد الطعن موضوعاً	5838	26/1/2023

رقم الطعن		موضوع الطعن	جهة الطعن	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر في الجريدة الرسمية
43	2/2023	الدفع بعدم دستورية الفقرتين (1) و (2) من المادة (191) من قانون اصول المحاكمات المدنية رقم (24) لسنة 1988 بداعي مخالفتها لاحكام المادتين (1/6 و 1/128) من الدستور	محكمة التمييز/ محكمة بداية عمان	رد الطعن موضوعاً	5847	1/3/2023
44	3/2023	عدم دستورية الفقرة (2) من المادة (98) من قانون العقوبات الأردني لسنة 1960 وتعديلاته	محكمة التمييز/ محكمة الجنايات الكبرى	رد الطعن شكلاً	5849	2/4/2023
45	4/2023	الدفع بعدم دستورية المواد (3/ب، (13) و (21) من النظام رقم 59 لسنة 2015 والمادة 3/ب من النظام رقم 55 لسنة 2015	محكمة التمييز/ محكمة بداية الضريبة	رد الطعن موضوعاً و شكلاً	5851	16/4/2023
46	5/2023	الدفع بعدم دستورية المادة (2/98) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته بداعي مخالفتها لاحكام المادة (1/6) من الدستور الاردني.	محكمة التمييز/محكمة الجنايات الكبرى	رد الطعن موضوعاً	5868	15/6/2023
47	6/2023	للدفع بعدم دستورية المادة (52 مكرر) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (32) لسنة 2000 وتعديلاته والمادة (62) الفقرات (ب، ج، د) من نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (21) لسنة 2001 الصادر بموجب المادتين (52 و 56) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وتعديلاته رقم (32) لسنة 2000.	محكمة التمييز/ بداية العقبة	أولاً: عدم دستورية الفقرة (د) من المادة (62) من نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وتعديلاته رقم (21) لسنة 2001، والتي نصها: « تستوفي السلطة مبلغاً اضافياً مقداره (25%) من مبلغ كلفة ازالة الضرر اللاحق بالبيئة او المقدر من اللجنة الخاصة او المحكوم به حسب مقتضى الحال.» ثانياً: رد الطعن فيما عدا ذلك.	5875	16/8/2023

المحكمة الدستورية

ثانياً : القرارات التفسيرية الصادرة عن المحكمة

الرقم المتسلسل	رقم التفسير	موضوع التفسير	جهة طلب التفسير	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر
1	1/2013	طلب تفسير المادة (117) من الدستور لبيان ما إذا كانت تجيز لمجلس الوزراء – دون الحصول على قانون- تعديل إتفاقية امتياز التقطير السطحي للصخر الزيتي، والمعقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبين شركة الكرك الدولية للبترول الخاصة المساهمة المحدودة أم لا؟	مجلس الوزراء	ان مجلس الوزراء لا يملك بمقتضى النص الدستوري اعلاه صلاحية منح أي امتياز له علاقة باستثمار المناجم أو المعادن أو المرافق العامة مهما كان مقداره، ما لم يتم التصديق عليه بموجب قانون	5194	16/1/2013
2	2/2013	اصدار قانون الموازنة بقانون مؤقت المادة 1/94 من الدستور	مجلس الوزراء	ان الحاجة الى النشاطات الرأسمالية التنموية المستحدثة ضرورية ومتسعجلة لا تحتمل التأجيل , الأمر الذي يقتضي الاستعجال و يجيز لمجلس الوزراء (في ظل الظروف السائدة وفي هذه الحالة بالذات) ان يضع قانوناً مؤقتاً يصدر بموجبه الموازنة العامة للدولة لسنة 2013 استناداً للمادة (ج/1/94) من الدستور	5195	17/1/2013
3	3/2013	هل يجوز لجلالة الملك ان يرجئ اجتماع الدورة الغير عادية لمجلس الامة المادة 73 من الدستور	مجلس الوزراء	أنه يجوز للملك أن يرجئ بإرادة ملكية اجتماع مجلس الأمة لتاريخ أخر على أن لا تتجاوز مدة الإرجاء الشهرين المنصوص عليها في الدستور."	5200	28/1/2013
4	5/2013	هل يجوز ان يعامل القانون المؤقت اذا تم رفضه من مجلس الامة عملا بالمادة (94) من الدستور كما يعامل مشروع القانون فيما يتعلق بالمادة (93) من الدستور	مجلس الاعيان	فإنه لا يمتنع على الحكومة التقدم بمشروع قانون جديد ليمر في المراحل التشريعية الدستورية ولا يمتنع كذلك إستعمال السلطه التشريعيه لحقها الدستوري في إقتراح القوانين وفق ما أوضحناه سابقا.	5233	1/8/2013

الرقم المتسلسل	رقم التفسير	موضوع التفسير	جهة طلب التفسير	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر
5	6/2013	مشروع نقابة الائمة والعاملين في الاوقاف المادة120،23 من الدستور	مجلس الوزراء	"أنه يجوز للموظفين في أية وزارة أو دائرة أو هيئة أو مؤسسة حكومية أن ينشئوا نقابة خاصة لهم	5238	1/9/2013
6	7/2013	المادة (86) الفقرة (1) من الدستور	مجلس النواب	لا يجوز توقيف أو محاكمة أحد أعضاء مجلسي الأعيان والنواب خلال مدة إجتماع المجلس سواء عن أفعال جرمية ارتكبها قبل اكتسابه هذه الصفة أو بعد اكتسابه إياها إلا بعد رفع الحصانة عنه	5222	16/5/2013
7	8/2013	هل إتفاقية (المطار) الموقعة فيما بين الحكومة ومجموعة المطار الدولي عام 2007 تقع ضمن نص المادة (117) المشار إليها ويتطلب الأمر عرضها على مجلس الأمة للتصديق عليها بقانون أم لا ؟	مجلس الوزراء	الأمر الذي يمتنع معه على المحكمة العودة للتصدي له من خلال طلب التفسير المعروض لأن في ذلك إهداراً لمبدأ حجية الشيء المحكوم به باعتباره ضرورة لازمة لقضاء المشروعية والرقابة الدستورية بخاصة.	5264	16/1/2014
8	10/2013	قانون السلطة القضائية وما اذا كانت نصوص الدستور تلزم بوضع قانون موحد للسلطة القضائية ، وهل المحاكم الادارية تعتبر جزءاً من القضاء النظامي ام لا ؟ .	مجلس الاعيان	لا يمكن اعتبار المحاكم الإدارية من المحاكم الخاصة، بل هي جزء لا يتجزأ من القضاء النظامي، وبالتالي فهي محاكم نظامية تختص بنظر الدعاوى المتعلقة بالمنازعات الإدارية وطلبات التعويض والفصل فيها.	5268	2/2/2014
9	11/2013	" هل يجوز إلغاء نص أو أكثر في قانون مؤقت بموجب قانون دائم علما بأن القانون المؤقت معروض على مجلس الأمة ولم يدرس بعد وما زال معمولا به".	مجلس النواب	يجوز لمجلس الأمة وبموجب قانون دائم أن يلغي نصاً أو أكثر في أي قانون مؤقت حتى ولو كان معروضا على مجلس الأمة وما زال معمولا به.	5263	2/1/2014

الرقم المتسلسل	رقم التفسير	موضوع التفسير	جهة طلب التفسير	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر
10	1/2014	1- المقصود بعبارة « لبحث المواد المختلف فيها « الواردة في المادة (92) من الدستور 2-المقصود بالأغلبية المطلوبة لإقرار المواد المختلف فيها في الجلسة المشتركة لمجلس الأمة	مجلس الوزراء	ان صلاحية مجلس الأمة (الأعيان والنواب) في الجلسة المشتركة لبحث المواد المختلف فيها "وفقاً لأحكام المادة (92) من الدستور، ليست مقصورة فقط على التصويت على قرار مجلس النواب أو الأعيان بشأن هذه المواد. وإنما يجوز له مناقشة تلك المواد.....	5278	1/4/2014
11	2/2014	طلب تفسير المواد (52، 1/65، 1/68، 66 ، 3/78 ، 2/75 ، 76، 93) من الدستور وبيان ما إذا كان يجوز اخضاع مدة العضوية في مجلس الامة للتقاعد المدني	مجلس النواب	ان عضوية مجلس الامة او مدتها غير خاضعة للتقاعد، الأمر الذي يترتب عليه عدم استحقاق اعضاء مجلس الامة للرواتب التقاعدية مع عدم المساس بالحقوق المكتسبة .	5314	1/12/2014
12	1/2015	طلب تفسير نص المادتين (120،121) من الدستور	مجلس الوزراء	أن عبارة "المجالس المحلية" كما وردت في المادة (121) من الدستور قد جاءت عامة و مطلقة لتشمل المجالس البلدية والقروية وأية مجالس محلية أخرى، وبالتالي فإنه يتوجب أن لا تفسر هذه العبارة تفسيرا ضيقا لتنحصر بالمجالس البلدية والقروية فقط.....	5343	1/6/2015

الرقم المتسلسل	رقم التفسير	موضوع التفسير	جهة طلب التفسير	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر
13	1/2017	تفسير نصوص المواد(93/92/91) من الدستور بما يلي : 1- بيان ما اذا كان رفض المشروع الوارد في المادة (92) من الدستور , ينصرف الى مشروع القانون بأكمله , ام الى المواد المُختلف فيها فقط. 2- بيان فيما اذا كان عدم حصول مشروع القانون على أكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين بجلسة المشتركة الوارد في المادة (92) من الدستور , يعتبر رفضاً للمشروع. 3-إذا كان الجواب على السؤال الثاني بالإيجاب, فهل يعتبر المشروع مرفوضاً حكماً, ويتم اعلام الحكومة لذلك , أم أنه يتوجب على الحكومة سحبه في مثل هذه الحالة.	مجلس الوزراء	- أن اجتماع مجلسي الأعيان والنواب في جلسة مشتركة، إنما ينصب على بحث المواد المختلف فيها، فإذ لم يتفق المجلسان بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين فعندئذ يعتبر رفضا للمشروع بكامله ولا يقتصر الرفض في هذه الحالة على المواد المختلف فيها -أما عن السؤال الثالث وفي حال عدم حصول مشروع القانون المعروض على المجلسين، على أكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين في الجلسة المشتركة، فعندئذ يعتبر مرفوضاً بحكم الدستور، وكون الحكومة حاضرة ومطلعة على مجريات هذه الجلسة، تكون قد أخذت علماً بذلك ويحق لها في هذه الحالة سحب المشروع أو إعادة تقديمه إلى المجلس في الدورة العادية التالية، ذلك أن موضوع استرداد مشروع أي قانون يعرضه رئيس الوزراء على مجلس النواب بمقتضى المادة (91) من الدستور، لم تتعرض له نصوص الدستور صراحةً، إلا أن المبادئ الدستورية العامة والفقه الدستوري وقرارات المجلس العالي لتفسير الدستور ومنها القرار رقم (1) لسنة 1955 والقرار رقم (1) لسنة (2001) استقرت على أن العرف الدستوري يصلح أساسا لتفسير نصوص الدستور وأن هذا العرف نشأ نتيجة قيام الحكومات المتعاقبة باسترداد مشاريع قوانين سبق وان احالتها على مجلس النواب	5459	10/5/2017

الرقم المتسلسل	رقم التفسير	موضوع التفسير	جهة طلب التفسير	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر
14	1/2019	1- بيان فيما إذا كانت عبارة (أن يشترك في أيّ عملٍ تجاريٍ أو ماليٍ) الواردة في المادة (44) من الدستور، تحظر على الوزير أثناء توليه المنصب الوزاري، أن يكون شريكاً أو مساهماً في أي شركة أو عمل تجاري أو مالي. 2- بيان فيما إذا كانت عبارة (التعاقد مع) الواردة في الفقرة (2) من المادة (75) من الدستور، تشمل التعاقد غير المباشر، عن طريق عقد الوكالة أي أن يكون وكيلاً لجهة تتعاقد مع الحكومة أو أيٍّ من الجهات الواردة في تلك الفقرة.	مجلس الوزراء	1-لا يجوز للوزير اثناء عمله الوزاري ممارسة أي نشاط تجاري مهما كانت صفته ونوعه وكذلك المشاركة في أي مشروع تجاري، أو من خلال الشركات بشراء حصص فيها أو المساهمة بواسطة الاكتتاب عند التأسيس أو شراء الأسهم فيها لاحقاً. 2-يمتنع على عضو مجلس الأمة أن يكون وكيلاً لجهة متعاقدة مع الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة.	5591	1/8/2019
15	2/2019	تفسير نص الفقرة (2) من المادة (33) من الدستور ، المشار إليه بكتاب رئيس الوزراء ذي الرقم (29377) المؤرخ في (2019/7/18) والذي ورد على الصفحة الأولى منه تحت البند (أولاً)	مجلس النواب	إن الاتفاقيات التي تبرمها شركة مملوكة بالكامل للحكومة، مع شركات أخرى، لا تدخل في إطار مفهوم الإتفاقيات، المنصوص عليها في الفقرة (2) من المادة (33) من الدستور ولا تحتاج تلك الاتفاقيات ، لنفاذ مفعولها إلى موافقة مجلس الأمة .	5595	16/9/2019

الرقم المتسلسل	رقم التفسير	موضوع التفسير	جهة طلب التفسير	خلاصة القرار	عدد الجريدة الرسمية	تاريخ النشر
16	1/2020	تفسير المادة (33) من الدستور	مجلس الوزراء	أولاً : إنه لا يجوز إصدار قانون يتعارض برمته مع الالتزامات المقررة على أطراف معاهدة كانت المملكة قد صادقت عليها بمقتضى قانون. ثانياً : إنه لا يجوز إصدار قانون يتضمن تعديلاً أو الغاء لاحكام تلك المعاهدة . ثالثاً : إن المعاهدات الدولية لها قوتها الملزمة لاطرافها ، ويتوجب على الدول احترامها ، طالما ظلت قائمة ونافذة ، ما دام أن هذه المعاهدات تم ابرامها والتصديق عليها ، واستوفت الاجراءات المقررة لنفاذها .	5640	11/5/2020
17	1/2022	طلب تفسير المادة (91) من الدستور.	مجلس النواب	تقرر عدم الاختصاص بتفسير نصوص النظام الداخلي لسنة 2013 وتعديلاته الذي وضعه مجلس النواب لضبط وتنظيم اجراءاته.	5792	16/5/2022

المحكمة الدستورية

نشاطات وفعاليات المحكمة الدستورية

2023 - 2013

إنجازات المحكمة الدستورية الأردنية فيما يتعلق بالمؤتمرات والفعاليات

تعد المحكمة الدستورية الأردنية من أهم المؤسسات القانونية في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد سجلت إنجازات باهرة خلال الفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2023، حيث شهدت المحكمة مشاركة نشطة وفعالة في مجموعة من المؤتمرات والفعاليات الوطنية والدولية والتي تعكس التزامها بتعزيزالعدالة وتبادل الخبرات القانونية على الصعيدين الوطني والدولي، بالإضافة إلى التبادل الثقافي والتعاون الدولي في ميدان العدالة الدستورية، فيما يلي بعض الإنجازات والمشاركات البارزة :

	الفعاليات والمؤتمرات	مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد
1	المشاركة في المؤتمر الذي عقد في دولة الكويت بعنوان "الاتجاهات العامة للقضاء الدستوري في الكويت"	الكويت	في الفترة ما بين 3-5/6/2013
2	المشاركة في مؤتمر دولي بالتعاون مع المؤسسة الألمانية كونراد اديناور تحت عنوان " حكم القانون في الشرق الأوسط وشمال افريقيا "	ألمانيا	3/11/2013
3	المشاركة في المؤتمر الوطني بعنوان " نحو تعزيز الانتقال الديمقراطي في الأردن"	الأردن / في المفوضية العامة لحقوق الانسان	في الفترة ما بين 11-12/11/2013
4	المشاركة في أعمال المؤتمر الذي عقد بالتعاون مع هيئة البندقية بعنوان " العلاقة بين المحاكم الدستورية والنظام القضائي ودورهما في حماية حقوق الانسان "	عمان	24/4/2014
5	المشاركة في أعمال المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الانسان الذي عقد في مملكة البحرين بمشاركة 150 من الهيئات والمنظمات والمؤسسات المعنية بحقوق الانسان وممثلين عن المحاكم الاقليمية لحقوق الانسان في اوروبا وامريكا	مملكة البحرين	في الفترة ما بين 26-25/5/2014
6	المشاركة في المؤتمر الثالث عشر للمجلس المشترك للعدالة الدستورية للمفوضية الاوروبية للديمقراطية من خلال القانون	جورجيا	في الفترة ما بين 26-27/6/2014

7	المشاركة في أعمال المؤتمر الثالث للقضاء الدستوري والاندماج الاجتماعي والذي عقد في العاصمة الكورية	كوريا/ سيؤول	في الفترة ما بين 28/9-10/1/2014
8	المشاركة في أعمال المؤتمر الذي عقد في الجمهورية اللبنانية بعنوان " تقييم تجارب الرقابة الدستورية في الدول العربية"	الجمهورية اللبنانية	في الفترة ما بين 14-15/11/2014
9	المشاركة في المؤتمرالعلمي العالمي بعنوان " وحدة الشعوب والاستقرار والازدهار "	استانا/ كازاخستان	في الفترة ما بين 28 - 29 / 8 / 2015
10	تنظيم مؤتمر دولي بالتعاون مع اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية تحت عنوان " المحاكم والمجالس الدستورية العربية : تحديات الواقع والإصلاحات الممكنة في ضوء المتغيرات الاقليمية"	البحر الميت/الأردن	في الفترة ما بين 28-29/2/2016
11	زيارة مملكة البحرين من أجل تعزيز التعاون ما بين المحكمتين	مملكة البحرين	في الفترة ما بين 5-3/4/2016
12	حضور الاجتماع الثالث للجنة العلمية لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية في مقر الاتحاد في مصر	جمهورية مصر	في الفترة ما بين 18-19/4/2016
13	المشاركة في الندوة الدولية بعنوان " تنفيذ الأحكام المتعلقة بالشكاوى واثارها" وذلك بمناسبة الذكرى الرابعة والخمسون لتأسيس المحكمة الدستورية التركية	تركيا	في الفترة ما بين 25-28/4/2016
14	نظمت المحكمة الدستورية الأردنية اجتماعا للمكتب التنفيذي لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية	الأردن	في الفترة ما بين 14-17/5/2016
15	المشاركة في ورشة عمل بعنوان " دور المساعدين المرتبط في اختصاصات المحكمة الدستورية "	العاصمة الرومانية / بوخارست	في الفترة ما بين 31/5 – 1/6/2016
16	حضور الاجتماع الخامس عشر للمجلس المشترك حول العدالة الدستورية للمفوضية الاوروبية للديمقراطية من خلال القانون	فنيسيا / ايطاليا	في الفترة ما بين 7-8/6/2016
17	حضور المؤتمر الدولي الذي عقد في جمهورية كازاخستان بعنوان " الدستور هو أساس التطور الديناميكي والثابت للدولة والمجتمع" وذلك بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرون لاستقلال جمهورية كازاخستان	جمهورية كازاخستان	في الفترة ما بين 29-8-1/9/2016
18	المشاركة في الاجتماع الذي عقد في اوكرانيا بدعوة من المحكمة الدستورية الاوكرانية	اوكرانيا	في الفترة ما بين 7-8/10/2016
19	حضور المؤتمر الذي عقد بالتعاون مع مؤسسة ماكس بلانك للسلم الدولي وسيادة القانون.	عمان	في الفترة ما بين 9 - 14/10/2016

20	المشاركة في مؤتمر اسطنبول الدولي للحقوق	اسطنبول / تركيا	في الفترة ما بين 17-19/10/2016
21	زيارة جمهورية ألمانيا بدعوة رسمية من مؤسسة كونراد اديناور من اجل الاطلاع على واقع المحاكم الدستورية والإدارية والمحلية في ألمانيا وتعزيز التعاون مع المحكمة الدستورية الأردنية	ألمانيا	في الفترة ما بين 14-18/11/2016
22	المشاركة في ورشة عمل بالتعاون مع مؤسسة ماكس بلانك للسلم الدولي وسيادة القانون بعنوان الإحالة للمحكمة الدستورية	عمان	13/12/2016
23	المشاركة و الحضور في المؤتمر الدولي بالتعاون مع اللجنة الدولية القانون «هيئة فينسيا بعنوان » علاقة المحاكم الدستورية بالقضاء النظامي.	قبرص / نيقوسيا	في الفترة ما بين 3-4/4 /2017
24	المشاركة في الاجتماع الرابع عشر للجنة العلمية لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية	جمهورية مصر	في الفترة ما بين 10-12/5/2017
25	المشاركة في المؤتمر الذي عقد في روسيا بعنوان " العدالة الدستورية : الممارسة والتطبيق"	روسيا	في الفترة ما بين 15-19/5/2017
26	حضور اجتماع اللجنة العلمية الخامس عشر في جمهورية مصر العربية	جمهورية مصر	في الفترة ما بين 24-29/8/2017
27	المشاركة في المؤتمر الذي عقد في العاصمة الكازاخستانية بعنوان « الدستور وحداثة الدولة والمجتمع»	العاصمة الكازاخستانية	في الفترة ما بين 29-31/8/2017
28	المشاركة في توقيع اتفاقية التعاون ما بين اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية ومؤتمر هيئات الرقابة الدستورية الافريقية	العاصمة الجزائرية	18/10/2018
29	المشاركة في المؤتمر الدولي الذي عقد في مدينة اسطنبول ، تركيا بعنوان " دور المحاكم العليا في حماية سيادة القانون والحقوق الأساسية	اسطنبول / تركيا	في الفترة ما بين 14-16/12/2018
30	استضافة رئيس مجلس القضاء الأعلى العراقي والوفد الرسمي له وذلك بهدف الاطلاع على تجربة المحكمة الدستورية الأردنية وآلية عملها	الأردن	20/12/2018
31	رعى رئيس المحكمة الدستورية معالي السيد هشام التل ندوة بعنوان « كيف تصبح محكماً ناجحاً» التي نظمها منتدى المحكمين الشبان التابع لغرفة التجارة الدولية في باريس بدعم من مكتبي الجازي ومشاركوه \ محامون ومستشارون قانونيون والمكتب الدولي كلايد أند كو.	الأردن	16/1/2019

32	استضافة وترؤس اجتماع المكتب التنفيذي لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية بدور الانعقاد الخامس في الأردن.	الأردن/ البحر الميت	في الفترة ما بين 20-23 /3/ 2019
33	عقد مؤتمر بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي(IRZ) بعنوان « القضاء الدستوري : القدرات والأدوات لحماية الحقوق الأساسية»	عمّان	فى الفترة ما بين 10-11/4/2019
34	1-عقد مؤتمر مع هيئة فنيسيا (اللجنة الاوروبية من أجل الديمقراطية من خلال القانون) بعنوان «المحاكم الدستورية والقضاء: حماية حقوق الانسان»	عمّان	23 /4/2019
35	مشاركة المحكمة الدستورية الأردنية ممثلة برئيسها معالي الأستاذ هشام التل في المؤتمر الدولي الذي عقد في مدينة سانت بطرسبرغ في روسيا بعنوان " الهوية الدستورية والقيم العالمية : فن التوازن"	مدينة سانت بطرسبرغ في روسيا	في الفترة ما بين 13-17/5/2019
36	ورشة عمل بالتعاون مع مركز الديمقراطية الدستورية في جامعة انديانا بعنوان: « دور المحاكم العليا : مقارنة بين المحكمة العليا في الولايات المتحدة والمحكمة العليا في الهند»	عمّان	10/7/2019
37	مشاركة المحكمة الدستورية ممثلة برئيس المحكمة الدستورية معالي هشام التل بصفته رئيس اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية بمؤتمر دولي في القاهرة بعنوان: « نشأة وتطور القضاء الدستوري».	القاهرة	20/10/2019
38	2-استضافة المحكمة الدستورية لرئيس المحكمة الدستورية الأندونيسية السيد أنور عصمان والوفد الرسمي المرافق له وذلك من أجل تطوير العمل المستقبلي بينهما.	عمّان	19/12/2019
39	المشاركة في إحياء الذكرى الثلاثين لتأسيس المجلس الدستوري الجزائري	الجزائر	في الفترة ما بين 23-24/2/2020
40	عقد ورشة عمل بالتعاون مع مؤسسة ماكس بلانك للسلم الدولي وسيادة القانون بعنوان « حق الفرد في اللجوء المباشر الى المحكمة الدستورية»	عمّان	في الفترة مابين 19-20/6/2020
41	عقد ندوة تقنية بالتعاون مع مؤسسة ماكس بلانك للسلم الدولي وسيادة القانون عبر وسائل الاتصال السمعي والبصري بعنوان « القضاء الدستوري والحقوق الأساسية»	عمّان	16/ 9 / 2020

42	عقد ندوة تقنية بالتعاون مع مؤسسة ماكس بلانك للسلم الدولي وسيادة القانون عبر وسائل الاتصال السمعي والبصري بعنوان» دور المحكمة الدستورية في تفسير الحقوق الأساسية»	عمّان	14/12/ 2020
43	عقد ندوة تقنية بالتعاون مع جامعة انديانا/ مركز الديمقراطية الدستوري بعنوان « التأثير والشرعية واتخاذ القرار»	عمّان	29/3/2021
44	عقد ندوة تقنية بالتعاون مع مؤسسة ماكس بلانك للسلم الدولي وسيادة القانون بعنوان « الرقابة الدستورية : تطبيقات عملية »	عمّان	15/7/2021
45	عقد ندوة تقنية بالتعاون مع منظمة المحاكم الاسيوية والهيئات المماثلة بعنوان « دستور القرن الحادي والعشرين- سيادة القانون والقيمة الانسانية وكفاءة الدولة»	عمّان	27/8/2021
46	عقد ندوة تقنية مع منظمة التعاون الدولي الاسلامي بعنوان» حقوق الانسان والدستورية : مساهمة القضاء في الدول الاسلامية»	عمّان	في الفترة ما بين 15-17/9/2021
47	عقد ورشة عمل بالتعاون مع مؤسسة ماكس بلانك للسلم الدولي وسيادة القانون بعنوان " اثار قرارات المحكمة الدستورية"	عمّان	22/2/2022
48	حضور ندوة تدريبية افتراضية حول الممارسات الدستورية في العلاقات الدولية الحديثة بتنظيم من المحكمة الدستورية في منغوليا وهيئة فنيسيا	عمان /اون لاين	24/2/2022
49	عقد ورشة عمل بالتعاون ما بين المحكمة الدستورية الأردنية والمؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي IRZ بعنوان " تنظيم وهيكلية المحاكم الديستورية في الأردن وألمانيا "	مبنى المحكمة /عمان	23/3/2022
50	التنسيق لحضور المؤتمر الخامس لمنظمة المحاكم الدستورية الاسيوية والهيئات المماثلة بعنوان" التطورات الأخيرة للعدالة الدستورية في اسيا" والذي عقد (وجاهياً وافتراضياً) في اولان باتور ، منغوليا وقد قدمت خلاله القاضي تغريد حكمت كلمة افتراضياً بعنوان" المحاكم الدستورية في أوقات التحدي".	عقد (وجاهيا وافتراضياً) في اولان باتور ، منغوليا	في الفترة ما بين 29/6 - 2/7/2022

51	عقد ورشة عمل بالتعاون ما بين المحكمة الدستورية الأردنية والمؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي IRZ بعنوان " دور المحكمة الدستورية في دعم المبادئ الدستورية وفصل السلطات في الأردن وألمانيا "	مبنى المحكمة /عمان	5/7/2022
52	الإعداد والتنظيم والتنسيق لاستضافة المؤتمر الدولي والذي تم عقده بالتعاون ما بين المحكمة الدستورية الأردنية ومركز جامعة انديانا للديمقراطية الدستورية (CCD) ومركز جامعة انديانا لدراسات الشرق الأوسط (CSME) جامعة انديانا بعنوان " المحاكم الدستورية في حوار" ، وتم استضافة كلاً من رئيس المحكمة الدستورية الفلسطينية وقضاة من تونس ، مصر والكويت.	مبنى المحكمة /عمان	25/7/2022
53	التنسيق مع الجهات الدولية مثل هيئة فنيسيا والمجلس الأوروبي والمحكمة الدستورية في أندونيسيا لحضور المؤتمر العالمي الخامس للعدالة الدستورية والذي تم عقده هذا العام في بالي، أندونيسيا بعنوان " العدالة الدستورية والسلام".	بالي/أندونيسي	في الفترة ما بين 4-7/10/2022
54	التواصل مع مؤسسة كونراد اديناور بهدف تجديد التعاون المشترك ما بين المحكمة الدستورية والمؤسسة واستضافة المدير القطري السيد فيليب برايمير لبحث سبل التعاون المشترك.	عمان	17/08/2022
55	التواصل مع منظمة المحاكم الدستورية الاسيوية بخصوص مصادقة المحكمة الدستورية الأردنية على انضمام المحكمة الدستورية الفلسطينية إلى المنظمة.	عمان	1/9/2022
56	العمل على استقطاب عدد من الشركات لتطوير الموقع الالكتروني ومنها شركة ECHO ومن ثم إعداد كتاب لوزارة الاقتصاد الرقمي بهدف تطوير الموقع الالكتروني للمحكمة الدستورية ضمن خطة الوزارة لتطوير المواقع الحكومية الالكترونية.	عمان	10/9/2022
57	التواصل مع اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية بخصوص المشاركة في الملتقى العلمي الحادي عشر لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية.	القاهرة	في الفترة ما بين 13-15/12/2022
58	التواصل مع المحكمة الدستورية في الجزائر بخصوص الدعوة الموجهة للمحكمة الدستورية الأردنية لحضور الملتقى الدولي الذي تنظمه المحكمة الدستورية الجزائرية بمناسبة الذكرى الأولى لتأسيسها بعنوان « حق المواطن في الوصول إلى القضاء الدستوري في ضوء الأنظمة المقارنة»	الجمهورية الجزائرية	في الفترة ما بين 5-6/12/2022

59	تنظيم مؤتمر بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي IRZ في شهر اذار بعنوان» التفسير القانوني المطابق للدستور»	عمان /فندق الهلتون	8/3/2023
60	حضورالاجتماع السادس للمكتب التنفيذي لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية	فندق انتركونتيننتال/ سميراميس/القاهرة	17-20/5/2023
61	استضافت المحكمة وفد من المحكمة الدستورية الجزائرية بهدف تبادل الخبرات وتوقيع مذكرة تفاهم ما بين المحكمتين.	مبنى المحكمة /عمان	1-7/6/2023
62	التنسيق والتنظيم مع مركز دراسات الشرق الأوسط / جامعة انديانا/ الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الدعوة التي وجهت للقاضيات أصحاب العطوفة السيدة تغريد حكمت و الدكتورة ميساء بيضون لحضور مؤتمرللقاضيات من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بومنغتون / إنديانا.	بلومينغتون /إنديانا	26-28/9/2023
63	تنظيم مؤتمربالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناوربعنوان «تطبيق الدستوروتحليله عمليًا».	فندق الموفمنبيك/عمان	18/10/2023

إن هذه المشاركات والمؤتمرات تعكس التفاني والاهتمام الكبيرين اللذين توليهما المحكمة الدستورية الأردنية في بناء علاقات دولية قوية والمساهمة في تبادل المعرفة والخبرات في مجال العدالة الدستورية وقد تضمنت توسيع العلاقات الدولية حيث زارت وفود من المحكمة دولًا عديدة من أجل تعزيز التعاون واستكشاف واقع المحاكم الدستورية في تلك الدول. وكان لهذه الزيارات الأثر الكبير في تعزيز الروابط الدولية والمساهمة في تعزيز التعاون القانوني ، علاوة على ذلك أبرمت المحكمة اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع أهم المنظمات والمؤسسات الدولية والمحاكم والمجالس الدستورية الدولية والتي تتضمن الآتي :

1	المحكمة الدستورية الأردنية عضو في المؤتمر العالمي للعدالة الدستورية / هيئة فنيسيا منذ تاريخ 9 تشرين أول 2013.
2	مذكرة تفاهم بين المحكمة الدستورية الأردنية معهد راؤول والنبيرغ لحقوق الانسان والقانون الانساني (مملكة السويد) – سارية المفعول من تاريخ 4 شباط 2016 الى أن يتم تعديلها أو إلغاؤها.
3	تعاون ما بين المحكمة والمؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي (IRZ) 2016
4	مذكرة تفاهم بين المحكمة الدستورية الأردنية والمجلس الدستوري لجمهورية كازاخستان سارية المفعول من تاريخ 29 اب 2017 وحتى 29 اب لعام 2022.
5	تعاون ما بين المحكمة و مؤسسة كونراد أديناور/برنامج سيادة القانون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2018
6	مذكرة تفاهم بين المحكمة الدستورية الاردنية ومركز الديمقراطية الدستوري /جامعة انديانا سارية المفعول من تاريخ 14 اذار 2018 وحتى 14 اذار 2023.
7	مذكرة تفاهم بين المحكمة الدستورية الأردنية والمحكمة الدستورية العليا لجمهورية مصر سارية المفعول من شهر نيسان 2018 الى أن يتم الغاؤها أو تعديلها من قبل أحد الطرفين.
8	الانضمام إلى عضوية منظمة المحاكم الدستورية الآسيوية والهيئات المماثلة بتاريخ 26 آب2021 .
9	مذكرة تفاهم بين المحكمة الدستورية الأردنية ومؤسسة ماكس بلانك للسلم الدولي وسيادة القانون - سارية المفعول من تاريخ 15 أيلول 2020 وحتى 14 اذار 2022 ، وحاليا تم التواصل لتجديد مذكرة التفاهم .
10	توقيع مذكرة تفاهم مع المحكمة الدستورية الجزائرية سارية المفعول ما بين (2023-2028)

المحكمة الدستورية

نشاطات وفعاليات المحكمة الدستورية فى صور

جلالة الملك يزور المحكمة الدستورية ويلتقي رئيسها وأعضائها
14/10/2014

عقد مؤتمر بالتعاون مع
منظمة IRZ الألمانية للتعاون الدولي بعنوان
تبادل الخبرات حول العمل في المحاكم والمجالس الدستورية العربية
25-26/5/2014

زيارة وفد المحكمة الدستورية الى المحكمة الدستورية في البحرين
لحضور اعمال المؤتمر الدولي حول المحكمة العربيه لحقوق الانسان
25-26/5/2014

زيارة الوفد القطري للمحكمة الدستورية
10/5/2015

توقيع مذكرة تفاهم مع معهد راؤول والنبرغ / السويد
4/2/2016

مؤتمر المحاكم والمجالس الدستورية العربية البحر الميت
14-17/5/2016

ورشة عمل بالتعاون مع مديرية الأمن العام بعنوان
(سمو الدستور والرقابة على دستورية القوانين)
5/2/2018

توقيع مذكرة تفاهم ما بين المحكمة الدستورية
ومركز الديمقراطية الدستوري جامعة انديانا / الولايات المتحدة
14/3/2018

مشاركة المحكمة الدستورية في المؤتمر الدولي الذي عقد في تركيا بعنوان
(دور المحاكم العليا في حماية سيادة القانون بالحقوق الأساسية)
14-16/12/2018

رئيس المحكمة الدستورية يلتقي رئيس المحكمة العليا في الجمهورية اليمنية 2018

المحكمة الدستورية رئيسا لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية 2018

استضافة وترؤس اجتماع المكتب التنفيذي لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية بدور الانعقاد الخامس في الأردن
20-23/3/2019

توقيع اتفاقية تعاون مع هيئات الرقابة الدستورية الافريقية
20-23/3/2019

مشاركة المحكمة الدستورية في مؤتمر دولي في روسيا بعنوان (الهوية الدستورية والقيم العالمية :فن التوازن) 10-11/4/2019

زيارة رئيس مجلس النواب للمحكمة الدستورية
2/5/2023

زيارة وفد المحكمة الدستورية الجزائرية للمحكمة الدستورية الاردنية وتوقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين

7/6/2023

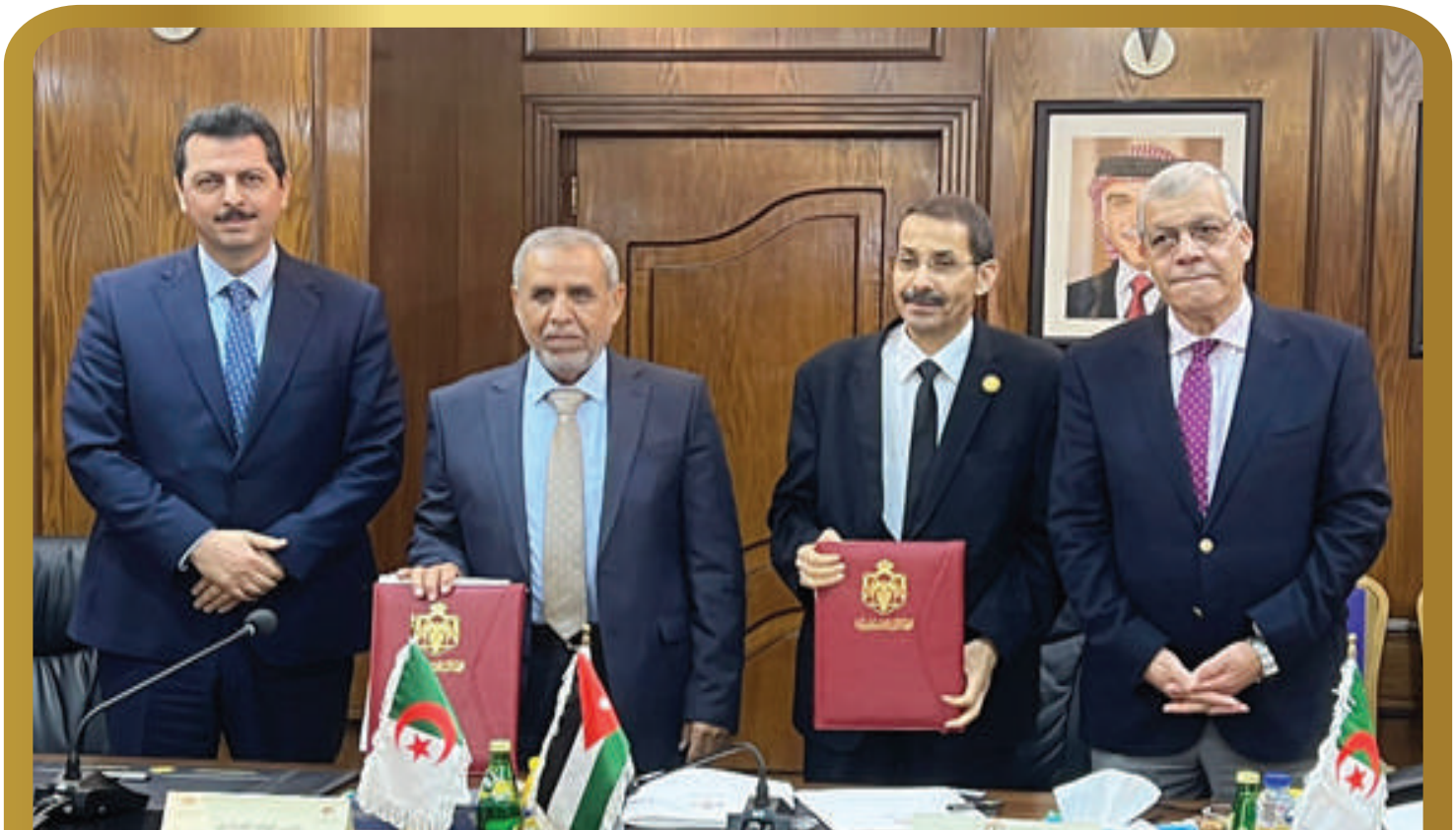

ورشة عمل بالتعاون ما بين المحكمة الدستورية والمؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي بعنوان
(التفسير القانوني المطابق للدستور وأثر قرارات المحكمة الدستورية في الاردن وألمانيا)
18/10/2023

تحديث الموقع الإلكتروني الخاص بالمحكمة الدستورية

https://cco.gov.jo/

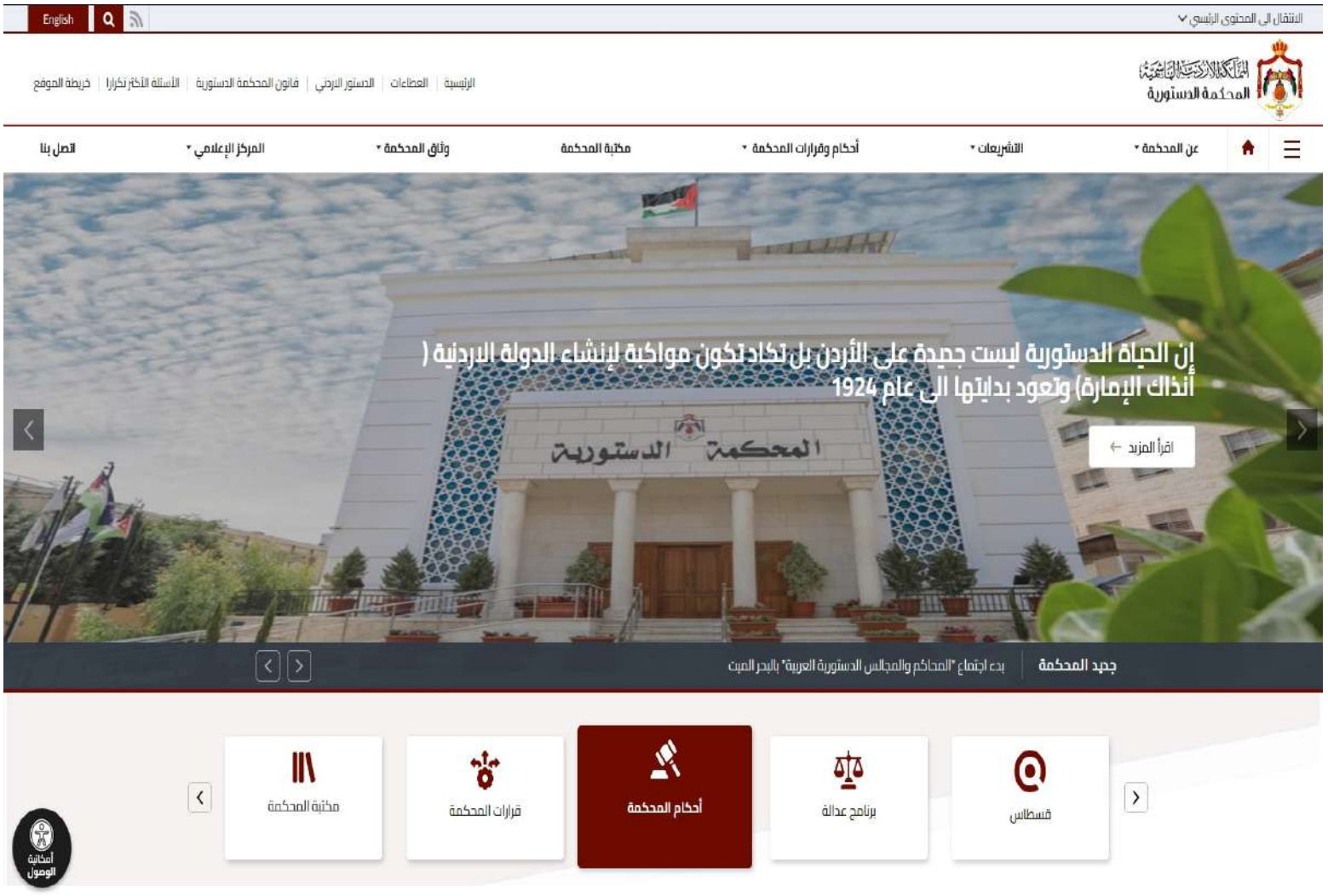

المحكمة الدستورية رئيساً لإتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية

2023-2018

نشاط اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية

خلال تولي المحكمة الدستورية بالمملكة الأردنية الهاشمية لرئاسة الاتحاد

في الفترة من أبريل 2018 وحتى فبراير 2024

اجتماعات أجهزة اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية
في فترة تولي المحكمة الدستورية بالمملكة الأردنية الهاشمية لرئاسة الاتحاد
في الفترة من 24 أبريل 2018 وحتى الاجتماع القادم للجمعية العامة للاتحاد بدور الانعقاد الثاني عشر، والمزمع عقده في فبراير 2024

تأسيس الاتحاد:

تعميقًا لمفاهيم القضاء الدستوري في الوطن العربي، وترسيخًا لدور هذا القضاء في حماية الحقوق والحريات العامة وسيادة الدستور، وتيسيرًا لتبادل الخبرات وإثراءً للمعارف الدستورية بين المتخصصين في القضاء الدستوري، ورغبةً في قيام إطار تنظيمي عربي للمحاكم والمجالس الدستورية والهيئات المماثلة، وتعزيز دوره على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

تأسس اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية عام 1997، ويضم خمس عشرة عضوًا؛ ما بين محاكم دستورية وعليا واتحادية ومجالس دستورية من الوطن العربي.

أهداف الاتحاد:

- إصدار مجلة دورية تنشر فيها البحوث والدراسات القانونية والدستورية، وأحكام وقرارات المحاكم الأعضاء بالاتحاد.
- عقد المؤتمرات والندوات لعرض ومناقشة البحوث والدراسات الدستورية.
- تشجيع التأليف والترجمة والنشر في مجال القضاء الدستوري.
- إنشاء مكتبة قانونية شاملة بمقر الاتحاد، يتم تزويدها بالمؤلفات والدوريات القانونية.
- استحداث مكتبة رقمية على موقع الاتحاد على شبكة الإنترنت.

أجهزة الاتحاد:

يتكون الاتحاد من ثلاثة أجهزة هي:

- الجمعية العامة
- المكتب التنفيذي
- الأمانة العامة

ولكلٍ مهامه المحددة في النظام الأساسي.

انتظام اجتماعات أجهزة الاتحاد:

إنتظمت اجتماعات أجهزة الاتحاد وما عرض عليها من التي تمت في فترة رئاسة المحكمة الدستورية بالأردن للاتحاد:

- في القاهرة، مصر 22-24 أبريل 2018، تم انعقاد اجتماعات المكتب التنفيذي للاتحاد بدور الانعقاد الرابع، والملتقى العلمي العاشر للاتحاد، واجتماع الجمعية العامة للاتحاد بدور الانعقاد العاشر.
- البحر الميت، في الأردن 20-23 مارس 2019، تم انعقاد المكتب التنفيذي للاتحاد بدور الانعقاد الخامس.
- يوم 22 مارس 2022، تم انعقاد الجمعية العامة للاتحاد بدور الانعقاد الحادي عشر، عبر تقنية التناظر المرئي، فيديو كونفرانس zoom.
- في القاهرة، مصر 15-13 ديسمبر 2022 ، تم انعقاد اللجنة العلمية للاتحاد بدور الانعقاد السادس عشر، والاجتماع الرابع لمجلس إدارة مجلة الاتحاد (الرقابة الدستورية)، والملتقى العلمي الحادي عشر للاتحاد.
- في القاهرة، مصر 18 مايو 2023 ، تم انعقاد المكتب التنفيذي للاتحاد بدور الانعقاد السادس.

النشاط العلمي للاتحاد:

- اللجنة العلمية للاتحاد:

وتختص بالبحوث والدراسات وأعمال الترجمة والمجلة وانتخاب مجلس إدارة مجلة الاتحاد " الرقابة الدستورية"، وموقع الاتحاد على شبكة الإنترنت والمؤتمرات العلمية القانونية واقتراح المشاركة في المؤتمرات الدولية.

- مجلة الاتحاد " الرقابة الدستورية":

✓ يصدر الاتحاد مجلة دورية باسم " الرقابة الدستورية"، تضم أهم الأحكام التي صدرت عن المحاكم والمجالس الدستورية العربية أعضاء الاتحاد، كما تضم جُل المقالات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وكذا نبذة عن أحدث رسائل الماجستير والدكتوراه في المجال ذاته، وملخص لأحدث الكتب الدستورية الصادرة

باللغات العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية. ويوجد بها باب لأخبار الاتحاد و أنشطته المتعددة.

✓ أصدر اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية تسعة أعداد من المجلة وبصدد الإعداد للعدد العاشر.

✓ يتألف مجلس إدارة المجلة من أربعة أعضاء تختارهم اللجنة العلمية للاتحاد برئاسة الأمين العام، ويتولى المجلس مسئولية التحرير والإشراف الفني لما يُنشَر في المجلة، وقد تم استحداث منصب رئيس التحرير - في اجتماع اللجنة العلمية بدور الانعقاد السادس عشر بالقاهرة يوم 13 ديسمبر 2022- والذي يتولاه معالي المستشار الدكتور عبد العزيز سالمان- الأمين العام المساعد للاتحاد ونائب رئيس المحكمة الدستورية العليا المصرية.

وقد صدر في فترة تولي المحكمة الدستورية بالأردن لرئاسة الاتحاد الأعداد التالية:

1. العدد السابع من مجلة الرقابة الدستورية عام 2018.
2. العدد الثامن من مجلة الرقابة الدستورية عام 2020.
3. العدد التاسع من مجلة الرقابة الدستورية عام 2022.

- **موقع الاتحاد على شبكة الإنترنت**

موقع الاتحاد على شبكة الإنترنت www.uaccc.org متاح باللغتين العربية والإنجليزية، ويحتوي على مكتبة رقمية، وقد تم تحديد اسم مستخدم (User name) وكلمة مرور (Password) لكل محكمة ومجلس عضو بالاتحاد للتمكن من التعامل مع المكتبة الرقمية والاطلاع على محتوياتها، على أن يرسل كل عضو ما يريد نشره على المكتبة الرقمية في صورة رقمية word أو pdf إلى الأمانة العامة للاتحاد لإضافتها إلى محتويات المكتبة الرقمية.

وتقوم الأمانة العامة للاتحاد بنشر الأخبار المرسلة من الدول الأعضاء، والتشكيل الحالي للمحاكم و المجالس الدستورية، وإصدارات الاتحاد العلمية (مجله الرقابة الدستورية وكتاب الملتقى العلمي).

- **الملتقيات العلمية:**

عقد اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية أحد عشر ملتقى علمي من عام 1999 وحتى عام 2022؛ حيث تتقدم كل محكمة أو مجلس دستوري عضو بالاتحاد بالبحث الخاص بها في ذات الموضوع الذي تم اختياره، وذلك وفقًا لمحاورٍ يُعِدَّها مقرر الملتقى الذي يتم ترشيحه، وبعدها يتم طباعة هذه الأبحاث في كتاب.

وقد أصدر الاتحاد أحد عشر كتابًا للملتقى العلمي بالعناوين التالية:

الملتقيات العلمية للاتحاد			
دور الانعقاد	مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	موضوعه
الأول	تونس	29-30 نوفمبر 1999	تجربة الرقابة على دستورية القوانين في الدول المنضوية في الاتحاد.
الثاني	الخرطوم، السودان	15-19ديسمبر 2003	ضوابط الرقابة على دستورية القوانين وتطبيقاتها العملية.
الثالث	الكويت	19-21 ديسمبر 2005	تأويل نصوص الدستور- والتطبيقات القضائية.
الرابع	القاهرة، مصر	16-18 فبراير 2008	الضمانات الدستورية لحق الانتخاب
الخامس	صنعاء، اليمن	10-12 نوفمبر 2008	الضمانات الدستورية للمحاكمة العادلة وفق القضاء الدستوري.
السادس	طرابلس، ليبيا	10-12 يناير 2010	الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية من منظور دستوري.
السابع	بيروت، لبنان	24-26 أكتوبر 2011	استقلال القضاء الدستوري ومبدأ الفصل بين السلطات.
الثامن	المنامة، البحرين	17-20 مارس 2013	ولاية تفسير الدستور عن طريق هيئة الرقابة الدستورية.
التاسع	الكويت	22-25 مارس 2015	دور القضاء الدستوري في تطوير الأنظمة الدستورية والسياسية.
العاشر	العين السخنة، مصر	22-24 أبريل 2018	التطورات الدستورية الحديثة في الوطن العربي (تجارب القضاء الدستوري العربي في الحق في المساواة والحريات الدينية والثقافية).
الحادي عشر	القاهرة، مصر	13-15 ديسمبر 2022	تحديات القضاء الدستوري في أداء مهامه.

علمًا بأن الملتقيات العلمية العاشر والحادي عشر قد انعقدا في فترة رئاسة المحكمة الدستورية بالأردن للاتحاد.

النشاط الدولي:

وللاتحاد عدة أنشطة دولية لعل من أهمها:

إبرام اتفاقياتِ تعاونٍ مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية واللغوية كما يلي:

1. اتفاقية التعاون بين الاتحاد ومفوضية فينيسيا بمقر الاتحاد بالقاهرة يوم 24 يونيو 2008. ثم تلاها انضمام الاتحاد للمكتب الخاص بالمؤتمر العالمي للعدالة الدستورية، حيث حضر اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية جميع الاجتماعات التي عقدها المؤتمر العالمي للعدالة الدستورية كما يلي:

- الاجتماع الأول في كيب تاون، في الفترة من 22- 24 يناير 2009، والذي نظمته المحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا بالتعاون مع مفوضية فينيسيا.
- الاجتماع الثاني في ريو دي جانيرو في الفترة من 18-16 يناير 2011، والذي نظمته المحكمة الفيدرالية العليا للبرازيل بالتعاون مع مفوضية فينيسيا.
- الاجتماع الثالث في سيئول، في الفترة من 28 سبتمبر وحتى 1 أكتوبر 2014 والذي نظمته المحكمة الدستورية لجمهورية كوريا بالتعاون مع مفوضية فينيسيا.
- الاجتماع الرابع في فيلنيوس، في الفترة من 14-11 سبتمبر 2017، والذي نظمته المحكمة الدستورية لجمهورية ليتوانيا بالتعاون مع مفوضية فينيسيا.
- الاجتماع الخامس في الفترة من 7-4 أكتوبر 2022، والذي نظمته المحكمة الدستورية في إندونيسيا بالتعاون مع مفوضية فينيسيا.

2. اتفاقية التعاون بين الاتحاد والجمعية الإيبروأمريكية للقضاء الدستوري، بسانتو دومينجو، جمهورية الدومينيكان، في مارس 2014.
3. اتفاقية التعاون بين الاتحاد وجمعية المحاكم الدستورية التي تتقاسم استعمال اللغة الفرنسية، بمدينة لوزان بسويسرا، بتاريخ 6 يونيو 2015.
4. اتفاق تعاون الاتحاد ومؤتمر هيئات الرقابة الدستورية الإفريقية، بالجزائر،

بتاريخ 15 أكتوبر 2018[1]: وذلك وفقًا للقرار الخامس من قرارات اجتماع الجمعية العامة العاشرة للاتحاد في أبريل 2018، تمت المصادقة على اتفاقية التعاون بين الاتحاد ومؤتمر هيئات الرقابة الدستورية الإفريقية، وموافاة المؤتمر الإفريقي بها، واتخاذ اللازم نحو توقيع الاتفاقية في أقرب وقت، مع اعتبارها نافذة من تاريخ التصديق عليها. وتم تحرير الاتفاق بالجزائر، بتاريخ 15 أكتوبر 2018، وتم التوقيع بين معالي المستشار/ مراد مدلسي – رئيس المجلس الدستوري الجزائري، ونائب رئيس مؤتمر هيئات الرقابة الدستورية الإفريقية، ومعالي المستشار/ هشام التل – رئيس المحكمة الدستورية الأردنية، رئيس اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية.

ويسعى الاتحاد إلى ضم باقي المحاكم والمجالس الدستورية العربية لعضويته، وكذا عقد المزيد من اتفاقيات التعاون مع المجموعات الإقليمية واللغوية التي تهتم بالقضاء الدستوري، وتعميق التعاون بينه وبين المنظمات المماثلة، والحرص على توسعة أنشطته وخاصةً العملية، وتلك المتعلقة بالقضاء الدستوري وحماية الحقوق والحريات. والأمل يحدونا في أن تنضمّ باقي الدول العربية إلى الاتحاد.

***

المحكمة الدستورية

التطلعات المستقبلية

التطلعات المستقبلية

- تعزيز العلاقة مع السلطات الدستورية وسائر مؤسسات الدولة.

- التوسّع في العلاقة مع المؤسسات التعليمية الوطنية العامة والاهلية في الاطار الذي يعزز التشاركية في نشر الثقافة الدستورية.

-التوسّع في نطاق التعاون الدولي مع المنظمات القانونية والهيئات المتخصصة بالتطوير القضائي ودعم الديمقراطية وحقوق الانسان, لتعزيز المبادرات القانونية وتبادل التجارب المختلفة.

-تعزيز قاعدة البيانات ومصادرالمعلومات والخبرات القانونية لهيئة المحكمة.

- تطوير تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الأتمتة والأمن السيبراني الخاص بالمحكمة وفق أحدث الممارسات العالمية

- رفد المحكمة بخبرات قانونية مساعدة متخصصة بالشأن الدستوري، لدعم البحوث والمكتب الفني.

- تطوير البنية التحتية للمحكمة والاستغلال الامثل للامكانات المتاحة والموارد المالية المتوفرة، بما يليق بمكانة ودور المحكمة.

- التوسّع في عقد وتنظيم المؤتمرات والندوات المتخصصة بالاشتراك مع الهيئات العلمية في مجال القانون للخروج بتوصيات تنشر في المجلات العلمية.

- تعزيز التعاون مع المحاكم والمجالس الدستورية العربية والإقليمية و الدولية من خلال مذكرات التفاهم التي تركز على تبادل الخبرة والمعرفة في مجال القضاء الدستوري والخبرات الادارية للمحاكم الدستورية .